

خلال لقاء نظمته الهيئة المستقلة في غزة

الظاظا : نجحنا في تعزيز صمود المواطنين رغم قلة الإمكانيات

يتم وضع المواطن في صورة كل الأحداث حتى تكون هناك شفافية واضحة . وهذا الشعار هو الذي يجب الذي يحكم منظومة العمل". وأضاف شعبان: "إن هناك طبقة في كل حصار أو عدوان في أي مكان في العالم تكون هي المستفيدة من الذي يجري. وفي القطاع هناك فئة مستفيدة وكلما زاد الحصار يزداد جيشها ونفوذها مستغلة الوضع الصعب.

المشكلة الأساسية

بدوره ذكر عبد العاطي أن المشكلة الأساسية هي في النظام الفلسطيني ووجود حكومتين. حكومة في القطاع وحكومة طوارئ تحولت فيما بعد إلى حكومة تسيير أعمال بالضفة. تقومان ببعض الواجبات مثل دفع الرواتب ولكنهما تعملان تحت الاحتلال الذي يقرر الاقتصاد الفلسطيني من خلال سيطرته على المعابر والحوافز.

وأضاف عبد العاطي: مع كل الجهود التي تقوم بها الحكومة في القطاع إلا أن نسبة الفقر ازدادت بسبب الحصار. ما رفع نسبة الرغبة بالهجرة عند الشباب إلى ٤٤٪. وقال: إنه يجب أن توفر الحياة الكريمة والعمل للمواطن. وإنهاء احتكار واستغلال الأنفاق وأن تعمل على ضبط الأنفاق وإلا يتم استغلال الشعب. وأن يتم توفير المتطلبات الأساسية للمواطن.

إلى أن الحكومة تبذل جهودا حثيثة لرفع وكسر الحصار . وأن الجهود بدأت تنتج ثمارها وسيرفع الحصار عن الشعب الفلسطيني. سوق مغلق من جهته أكد شعبان أن الحصار المفروض على قطاع غزة منذ عام كامل فصله عن العالم الخارجي. واصفا إياه بأنه "سوق مغلق" بالكامل بسبب توقف التجارة في القطاع. مما أدى إلى إغلاق الأسواق الرسمية وفتح السوق السوداء. والتي تحتكم لمفاهيم خارج الإطار الرسمي. مشيراً إلى أن التهريب في كل العالم لا يزيد عن نصف السعر. أما في القطاع يرتفع إلى أضعاف مضاعفة .

وأشار إلى أنه لا يمكن الحديث في القطاع عن وضع طبيعي. وإنما هو وضع غير طبيعي واستثنائي. وخاصة بعد الانقسام الذي حصل بين القطاع والضفة الغربية . معتبرا أن الانقسام الداخلي كان أخطر المراحل التي مر بها شعبنا . لكن الحصار اعتبر أخطر من ذلك بكثير لأنه شل كافة مناحي الحياة اليومية. وأوضح أن الحصار عمل على زيادة البطالة في القطاع إلى ما يزيد عن ٨٠٪ و٣٠٪ تحت خط الفقر المحكم.

وقال شعبان: "إن الحكومة في غزة عملت على إدارة الأزمة من خلال الخلط بين الحركة والحكومة. مما أبعده عنصراً للمراقبة لأعمال الحكومة. مشيراً إلى أنه كان لابد من أن يكون عنوان المرحلة الماضية " تقاسم المعاناة " وأن



وزير الاقتصاد المهندس زياد الظاظا

للمتضررين من الحصار والعدوان . من فيهم المزارعون وخاصة عدوان المحرق الإسرائيلية. وبين أن الحكومة خفضت نسبة رسوم التراخيص إلى النصف وأن المصانع التي تعطلت عن العمل لعام ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ أعفيت من التراخيص خلال الفترة الحالية. كما أن فترة توقف الوقود ألغيت من تراخيص السيارات. وذكر أن الحكومة عملت على تقديم المساعدات والطرود الغذائية المقدمة من الدول الشقيقة إلى الأسر المحتاجة. منوهاً

الحكومة لتعزيز صمود شعبنا في مواجهة الحصار الظالم المفروض على قطاع غزة. والحفاظ على كرامة المواطن الفلسطيني . وقال الظاظا : "عملت الحكومة على تعزيز العلاقة بين المواطن والمؤسسة الرسمية وغير الرسمية من خلال تحقيق التوافق . وتحديد الأسعار على قاعدة "لا ضرر ولا ضرار". وحماية المستهلك من جشع التجار. وضبط الموازين ومعاينة المخالفين. وأوضح أن الحكومة اتبعت الأولوية في توزيع كميات السولار والوقود التي تدخل القطاع. وأنه تم إعطاء الصحة والمؤسسات المهمة وتوزيع الوقود على السيارات المرخصة الملتزمة بالقانون.

وأشار إلى أن الحكومة قدمت مساعدات إسعافية عاجلة لأكثر من ١٦٠ ألف عامل وصياد عاطلين عن العمل. وإجاز العديد من المشاريع التشغيلية للعمال . كما قامت الحكومة بخصم ٥٪ من رواتب الموظفين المدنيين والعسكريين للعمال وتشغيلهم . وكذلك برنامج تكافل الحكومة قامت بإعداده وتوفير الدعم الخارجي له وتسليمه للمؤسسات الأهلية لتشغيل العمال. برنامج المشاريع الصغيرة خدمة المواطنين. مبينا أنه سيتم صرف المبالغ خلال الأيام القادمة.

وأوضح أن الحكومة قدمت مساعدات

غزة/أحمد أبو كميل، أكد مسؤولون ومختصون أن الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة تسبب في كارثة إنسانية واقتصادية على كافة المستويات للمواطنين. مشيدين في الوقت ذاته بصمود المواطن الفلسطيني. وبالإنجازات التي حققتها الحكومة من أجل تخفيف حجم الأضرار الناجمة عن الحصار وفق الإمكانيات المتاحة .

جاء ذلك خلال لقاء نظمته الهيئة المستقلة لحقوق المواطنين بغزة بعنوان "المواطن الفلسطيني بين مطرقة الفقر وسندان ارتفاع الأسعار". بحضور وزير الاقتصاد المهندس زياد الظاظا والخبير الاقتصادي عمر شعبان والحامي عبد المعطي صلاح. وعدد من المهتمين.

إنجازات تعزز الصمود

وتحدث الظاظا عن الإجراءات التي اتخذت ضد شعبنا منذ بداية الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة. وبداية تشديد الحصار بعد الانتخابات التشريعية الفلسطينية. وما تبعه من إجراءات تعسفية بحق شعبنا . وإغلاق للمعابر والطرق وفرض الحصار البري والبحري والمالي من خلال القيود على البنوك.

واستعرض الظاظا الإجراءات التي اتخذتها

في تقرير نشرته وزارة الشؤون الاجتماعية

الكردي: نعمل جاهدين من أجل النهوض بمستوى الخدمات التي تقدمها الوزارة

رضوان: الوزارة لم تتوقف يوماً عن تقديم المساعدات واستمرت في رسالتها

ويخصوص ذوي الاحتياجات الخاصة أكد مدير الإدارة العامة لذوي الاحتياجات الخاصة أنه تم صرف ٧١ كرسياً متحركاً و١٥٠ ووكيز و٣٠٢ عكاز طبي و٤٠ عصا مكفوفين و٢ ماكينة وطابعة بيركنز لعدد من المعاقين. إضافة لذلك تقوم الإدارة بالتنسيق مع الجمعيات المختصة لاستلام وتوزيع المواد الطبية المساعدة والكراسي المتحركة.

وحدة نظم المعلومات

وعن كيفية استعادة وحدة الحاسوب. أكد محمد نصار مسئول وحدة الحاسوب على أنه بالرغم من الظروف الصعبة التي مرت بها وحدة الحاسوب. حيث انقطع جميع موظفي الوحدة بالوزارة عن عملهم بعد أن حذفوا معظم المعلومات الخاصة بالمتنفعين الموجودة على "السيرفر" الخاص بذلك . ولكن بالرغم من ذلك استمرت الوحدة في عملها وحققت إنجازات تمثلت في استرجاع المعلومات الخاصة بموظفي الوزارة وكذلك استرجاع البرامج والبيانات الخاصة بالمتنفعين .

أما وحدة الرقابة والتفتيش فأوضح مدير عام الرقابة والتفتيش بالوزارة فريد البابلي أن الوحدة استعدت نشاطها. حيث تم تنفيذ دورتين دراسيتين لعدد ٥٣ باحثاً وباحثة اجتماعية كل دورة بواقع ٢٥ باحثاً .

حوالي ٣٦٧ ١٦٠ \$ بواسطة مجلس الوزراء الفلسطيني الشرعي بغزة للأسر غير المستفيدة من الاتحاد الأوروبي . وتم توزيع المنحة الأوربية على حوالي ٢٢ ألف أسرة بمعدل ١٠٠٠ شيقل لكل أسرة . إضافة لذلك تم توزيع مساعدات مالية طارئة لحالات مستحقة للمساعدات ومرشحة من مديريات الشؤون لعدد ١٢٥٠ أسرة مبلغ ٢٠٠ شيقل . وتم توزيع مبلغ ١٢٠٠ شيقل لعدد ٣٠ طفلاً بواقع ٤٠٠ شيقل لكل طفل . وتم في فبراير ٢٠٠٨ استلام المساعدات الكويتية والتي بلغت ٩٣ ١٦٤ طناً من المواد الغذائية . وفي ذات السياق أشار الجماصي أنه تم توزيع ١٢٠ طنراً غذائياً بقيمة ٦٠٠ شيقل على الأسر المتضررة بسبب الاجتياح الصهيوني لشمال القطاع. وفي سياق آخر. تطرق الجماصي لمشروع أفقر الفقراء " برنامج الحماية الاجتماعية " والذي يضم ١٦١٠ أسر وتم صرف مبلغ ٥٠٠ شيقل شهرياً لكل أسرة.

أما عن ما حققته الإدارة العامة للرعاية الاجتماعية والتأهيل. فقال جواد الجبر أن الإدارة استطاعت أن تحافظ على سير العملية بالإشراف على عمل ٥ مراكز اجتماعية. وحافظت على تدريب الشبيبة المتسربين من المدارس بإدراجهم تحت مهن تمكنهم من إكمال حياتهم بطرق أفضل.



صبي رضوان وكيل مساعد وزير الشؤون الاجتماعية

شيقل للأسر غير المستفيدة من الاتحاد الأوروبي. إضافة لذلك أعدت مكافآت لطلاب المراكز لعدد ٥٥٠ طالباً لمدة ثلاثة شهور "١٠٨٦٣٣" شيقلاً. وتابعت برنامج الغذاء العالمي .

وفيما يتعلق بكمية المساعدات التي وزعت خلال الفترة السابقة أوضح كمال الجماصي نائب مدير عام الإدارة العامة للمساعدات والتأهيل أنه تم توزيع دورة مواد غذائية حوالى "٢٤٠٠٠" أسرة بمعدل "٨٤٤٠٠" فرد من المستفيدين من الوزارة من برنامج الغذاء العالمي . وبلغ مجموع ما وزع من مواد غذائية حوالى ٢٨٠ ٢٧٣٧ طناً على الأسر المستفيدة . وتم صرف



أحمد الكردي وزير الشؤون الاجتماعية

عن العمل . إضافة إلى ذلك استمرت الوزارة في صرف المساعدات المالية والتمويلية والصحية والتعليمية للحالات المسجلة في الوزارة والبالغ عددهم ٣٠٤٧٣ أسرة بعداد أفراد حوالي ٩٠٥٠٧ أفراد.

الإدارات

وبخصوص ما حققته كافة الإدارات المكلفة داخل الوزارة خلال الفترة السابقة أكد مدير عام الشؤون المالية والإدارية أ. عمر الدري أن الإدارة العامة للشؤون المالية والإدارية تابعت صرف رواتب الموظفين المقطوعة رواتبهم . وصرفت إعانات لمدة ثلاثة شهور لعدد ١٦٠٨ أسرة بواقع ٣٥٠٠٠٠

وإمكانيات العاملين في المؤسسات من خلال دورات تدريبية متخصصة. وأضاف الكردي أنه من ضمن الخطوات القادمة للوزارة توفير قاعدة بيانات حول نسبة ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع المحلي وزيادة القدرة المهنية للعاملين في هذا المجال.

وأشار الكردي إلى أن الوزارة تسعى لتوفير الرعاية الاجتماعية والنفسية والإرشادية لذوي الإعاقات الشديدة . وتسعى لإنشاء مركز لهم وتزويد المعاقين حركياً بالأدوات المساعدة. منوهاً إلى أن هناك ٥٪ من الوظائف القادمة للمعاقين. كما وتعد الوزارة لتقديم الدعم النفسي والمادي للأطفال مجهولي النسب داخل المؤسسات الإيوائية. وتحسين الصحة النفسية للأطفال وتطوير قدراتهم .

إنجازات

وحول ما أجزته وزارة الشؤون الاجتماعية وتطوير عمل الورش القائمة من خلال توفير متطلبات التدريب من خامات متعددة وماكينات خدمة طلاب المراكز ونزلاء مؤسسة الربيع. إضافة لذلك أكد الكردي على أن الوزارة تسعى لإيجاد مخازن حديثة لتخزين المواد الغذائية للوزارة حسب الطرق الحديثة. وللتخفيف على الإخوة المستفيدين عبء المواصلات والجهد والمال. وتعمل على تفعيل عمل المؤسسات والمراكز للارتقاء بقدرات